

## هل تلبية الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها

الدكتورة عزيزة المانع

قسم التربية

جامعة الملك سعود

### الملخص

لعل من المتفق عليه أن التعليم في معظم أنحاء العالم بات يعاني من مشكلتين جوهريتين: الشح في الإنفاق والانحدار في المضمون العلمي. وقد أخذت كثير من الدول في هذا العصر تتطلع إلى خصخصة التعليم بوصفها وسيلة لمعالجة تلك المشكلات بما في ذلك الدول العربية.

وفي المملكة العربية السعودية، أخذت تظهر بوادر التوجه إلى خصخصة التعليم في إنشاء الجامعات والكليات والمدارس والروضات والمعاهد الأهلية، وإلى لجوء وزارة التربية والتعليم إلى الارتباط بعقود مع شركات خاصة لإنشاء المباني المدرسية وتقديم خدمات أخرى مساندة مثل تأمين المواصلات والوجبات للطلاب وغيرها. إلا أن هذا التوجه لا يمكن الجزم بسلامته وصحته فالتوجه إلى خصخصة التعليم في كثير من الدول ما زال موضع تساؤلات وشكوك حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج.

وقد عيّنت هذه الدراسة بالبحث حول ثلاثة تساؤلات هي: ما الدوافع إلى تخصيص التعليم؟ وما الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبىها التخصصات؟ وما أبرز المشكلات التعليمية أو الاجتماعية التي قد تنتج عن تطبيق التخصصات على التعليم العام؟

وقد أظهرت النتائج أن الدوافع إلى تخصيص التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة هي البعد الاقتصادي والبعد الأكاديمي والبعد التنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبىها التخصصات هي احتياجات مادية واحتياجات أكاديمية واحتياجات إدارية وتنظيمية. أما المشكلات المتوقعة ظهورها فقد تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسية هي: توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، وتحول المهنة التعليمية إلى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة.

**1-1- المقدمة**

يعد التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءاً من إطار عام واسع للإصلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع، والتخفيف من النفقات العامة، وإنفاص ديون الدولة، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة.[1]

وتعبير (خصخصة) هو مصطلح جديد انتشر بسرعة في استعمال شائع يقول عنه Butler: "إنه يشير إلى تولي القطاع الخاص، بشكل من الأشكال، القيام بخدمات عامة". (2) ويصفه Dudek بأنه "يعني تحقيق الأهداف العامة من خلال مشاركة القطاع الخاص إذ تقوم الدولة بإعطاء القطاع الخاص الصلاحية للقيام بخدمة معينة في إطار حدود جغرافية محددة". (3)

ويعرف Fitz & Beers الخصخصة بأنها صفة عامة لعملية تظهر بأشكال متعددة وهي، تتعلق بنقل الأموال العامة من المجال العام إلى القطاع الخاص، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التي يقوم بها القطاع العام إلى الشركات الخاصة، فالخصخصة بشكل عام تعني تغيير مجال التحكم في رؤوس الأموال العامة وتغيير البناء الذي يجري من خلاله إنفاق الأموال العامة. (4)

إلا أن الخصخصة وإن كانت في شكلها الظاهر تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة، هي في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد، وفق ما يذكره عدد من الباحثين أمثال Russo و Sandidge و Shapiro و Harris (5) فليس للخصخصة مفهوم عالمي موحد يتفق عليه الجميع. فالخصخصة كما يقول Savas قد تعني عند البعض وسيلة كما أنها قد تعني عند البعض الآخر هدفاً، فالبرجماتيون الذين يسعون إلى إيجاد حكم أصلح أو الشعبويون الذين يحرصون على تحقيق حياة اجتماعية أفضل، تعني الخصخصة عندهم وسيلة لبلوغ أهدافهم تلك، أما

الذين يبحثون عن الفرص التجارية من خلال أعمال الدولة، فإن التخصصات لديهم تعني غاية في حد ذاتها، ولعل هذا ما يجعل مفهوم التخصصات مغلفا بكثير من التشويش وعدم الوضوح. (6)

وكان من الطبيعي أن يمتد هذا التشويش في مفهوم التخصصات ليشمل تخصصات التعليم، فمفهوم تخصصات التعليم لا يزال بعيدا عن التحديد وهو يغطي مجالا واسعا من الأنشطة ل يبدو أكبر وأوسع من أن يكون المقصود بالتخصصات مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية. وقد نتج عن ذلك أن ظهر لتخصصات التعليم أشكال عديدة ومتنوعة، وهي أشكال روعي فيها أن تحفظ للتعليم مجانيته و تستمر الدولة في الإنفاق على التعليم ولكن بصورة مختلفة.

### 1-2- أشكال التخصصات في التعليم:

يذكر (Fitz.& Beers, 2002) (7) عددا من أشكال تخصصات التعليم المطروحة في الولايات المتحدة الأمريكية من بينها:

1- التعاقد، (contracting out) وفيه تقوم المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدرسة بخدمات معينة مثل النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك.

2- نظام القسائم، ( Voucher school ) وفيه تقوم الحكومة بتزويد الأهلى بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة، وهذه القسائم تخول الأهلى إحق أولادهم باي مدرسة يختارونها من مدارس التعليم الأهلى تكون رسومها التعليمية في حدود قيمة القسيمة المعطاة لهم، وبإمكانهم اختيار مدارس أخرى رسومها أعلى ولكن في هذه الحال يدفعون هم الفرق في القيمة.

3- الإحلال (Take-Over) وهو يعني إسناد إدارة المدارس وتنظيمها الى مؤسسات أهلية خاصة إذ تتعاقد الحكومة مع تلك المؤسسات لتتولى إدارة المدارس الحكومية مقابل رسوم تدفعها الحكومة.

4- المعاهدة (Charter School) إذ يتم الاتفاق بين الحكومة والمدرسة على قيام المدرسة بأداء مهام محددة ويعطى للمدرسة بموجبها الاستقلال في الأنظمة والميزانية والتحرر من قيود الدولة.

5-رصيد الضرائب (Tax-Credit) وفيه يقتطع حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.

6- امتلاك القطاع الخاص للمدارس، وهي أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشاراً، وفيها تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء أكانت ربحية أم غير ربحية.

وكل هذه الأشكال المطروحة لخصخصة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يظل التعليم فيها مجانياً ما عدا الشكل السادس الذي تكون فيه ملكية المدرسة كاملة تعود الى القطاع الخاص. وهناك أشكال أخرى لخصخصة التعليم، معظمها منبثقة من الرغبة في البحث عن سبل أفضل لتقديم خدمات تعليمية أكثر فعالية مع الإبقاء على مجانية التعليم في معظم الحالات.

### 1-3- خصخصة التعليم ما بين المؤيدين والمعارضين:

بعد موضوع خصخصة التعليم من أشد الموضوعات إثارة للجدل والنقاش بين المهتمين بالشؤون التعليمية، وقد انقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أن خصخصة التعليم تحقق للمؤسسات التعليمية مزايا تفتقر إليها حالياً مثل توفير ما يحتاج إليه التعليم من نفقات والرفع من كفايته وإصلاح عيوبه وإتاحة المجال للتنوع في الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية والتحرر من بيروقراطية الأنظمة

الحكومية، وهم في هذا يعبرون عن ردة فعل تلقائية للشعور بعدم الرضا عن خدمات المؤسسات الحكومية، فقد ذكرت إحدى الدراسات الأمريكية أن ما يزيد على ثلثي المواطنين الأمريكيين يعتقدون أن الخدمات الحكومية لا يوثق بها وأنها لا تعني أكثر من تدخل بيروقراطي معيق. (8) وهذا الشك في قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم خدمة جيدة للمواطنين يشكل دافعا قويا نحو تأييد التخصص. وقد ذكر (al.,1998) Murphy,et ) أن البيروقراطية في الأجهزة الحكومية تكون عاملا رئيسا في عدم الأداء الجيد إلى جانب سوء إنفاق المال العام الذي غالبا ما ينفق وفقا لمصلحة بعض العاملين في الجهاز الحكومي وليس وفقا للمصلحة العامة. ورغم أنه لا يمكن الحكم القاطع على التخصص بأنها حقا افضل أو غير ذلك، ما دام أن الأمل في إصلاح الأجهزة الحكومية يبدو شيئا بعيد المنال فإن فكرة التخصص تبدو لهؤلاء جذابة على كل حال. (9)

ويشير ( Green et al.,1990 ) (10) إلى أن تخصص التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الميكانيزم يتوقع منها أن تؤدي إلى إصلاح التعليم، فهي تشجع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية، كما أنها تعمل على إيجاد التوافق ما بين الخدمات التعليمية المقدمة و رغبات المستهلكين لها (الأهل والطلاب)، وهي كذلك تؤدي الى تحفيز الأهل على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية.

أما من المنظور الاقتصادي فإن المؤيدين يعدونها الطريقة المثلى لمواجهة ما يعترض الحكومات من مشكلات تمويل التعليم التي أخذت تتزايد مع تنامي الزيادة المستمرة في أعداد السكان وبالذات في الدول النامية. وعلى حسب ما يقول صبح (11) فإن فكرة التخصص اندفعت في بداية ظهورها لتكون علاجا لما تعاني منه أحيانا بعض الدول من مشكلات مالية فتأخذ الدولة تدريجيا في تضيق نطاق الملكية العامة والتوسع في مجال الملكيات الخاصة رغبة منها في التخفيف من الأعباء الاقتصادية، خاصة وأن

منظمة التجارة العالمية جعلت من شروط الانضمام إليها تطبيق نظام الخصخصة.

(12)

إلا أن المعارضين لخصخصة التعليم يرون أن التعليم لا ينبغي له أن يتترك تحت سيطرة المنافع الخاصة، فقوى السوق تسهم في نشر عدم العدالة بين الناس في وصولهم إلى المصادر التعليمية، سواء أكانت على أساس النوع، أم الطبقة الاجتماعية، أم المستوى الاقتصادي، أم غير ذلك. كما أن الخصخصة قد تكون مجالاً لاحتكار التعليم عندما ينظر إليه بوصفه صناعة تجارية، ويمكن القياس على ما يحدث حالياً في الشركات التجارية المحتكرة للخدمات العامة مثل الاتصالات وخطوط سكة الحديد والطيران والكهرباء وغيرها التي أدى احتكارها للسوق إلى أن تتحرر من قيود التنافس الذي كان متوقعا أن ينتج عنه تقديم خدمات أفضل بأسعار أقل (13)

#### 1-4- قوى تفرض الخصخصة:

بالرغم من الجدل والاختلاف حول نجاح خصخصة التعليم في إصلاح أوضاعه، إلا أن الخصخصة على حسب ما يظهر أخذة في فرض وجودها على العالم، وذلك لقدرة القطاع الخاص على التكيف مع احتياجات الناس ومطالبهم المتغيرة وفق تغيرات العصر. وعلى حسب ما يراه (Levin, 2001) فإن الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة على التعليم، وهي تتركز في بضعة عوامل من بينها: ظهور الأزمة الاقتصادية، وتدهور أوضاع التعليم، والتوجه نحو عالم ما بعد الصناعة.

#### 1- الأزمة الاقتصادية

بات التعليم في عصرنا هذا يستهلك قدراً كبيراً من إجمالي ميزانية الدول، وأن الإنفاق على التعليم في العقود الأخيرة تضاعف كثيراً مع تضاعف أعداد الطلاب الملتحقين

بالبرامج التعليمية، كما أن نسبة التكاثر بين السكان في الدول النامية تعد نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة التكاثر في الدول الصناعية، مما يستدعي المزيد من النفقات واستمرار العجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية.

## 2- تدهور أوضاع التعليم

لقد تغير في السنوات الأخيرة موقف الناس من التعليم، واشتد نقدهم الموجه إليه من حيث ارتفاع كلفته وانحدار مستواه وتدني إنتاجيته وعدم كفايته وفعاليتها، ويستند نقاد التعليم في شكله الحالي إلى بعض المعايير التي يرونها حجة بالغة تدعم قولهم بتدهوره، مثل ضعف الإنجاز الأكاديمي لدى الطلاب والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات. وانعدام التعليم الفعال، والقصور في الإعداد للمهنة أو الوظيفة، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا، وانخفاض روح المبادرة والمسؤولية الوطنية.

## 3- التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة

الاقتصاد في هذا العصر أخذ في التحول من الصناعة إلى العلم، إذ أصبح العلم قادراً على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخططها من مصادرها السابقة. كما أضحى المجتمع المعاصر اليوم، مجتمع المعلوماتية أو العلوم، عالمياً في اهتمامه واضعاً تركيزه على رأس المال الفكري والعلمي، ونتيجة لهذا فإن التعليم يبرز بوصفه أمراً أساسياً، في مجتمع العلم ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب.

وهذه القوى التي يذكرها Levin ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير الحادث في الحياة المعاصرة، فهي تفرض وجودها على المجتمعات في غير حاجة إلى من يأذن لها، ومن مصلحة المجتمعات أن تكون مستعدة لملاقاة مثل هذه التغيرات فلا تؤخذ على حين غرة.



## 1-5- مشكلة البحث:

نظام التعليم هو واحد من الأنظمة الاجتماعية ومن المتوقع أن يمتد إليه تيار الخصخصة الذي يمثل قوة جارفة في العالم. وامتداد الخصخصة إلى نظام التعليم يمهّد له ذلك التحدي الكبير الذي يواجهه التعليم في العالم أجمع والمتجسد في ظهور المشكلات الاقتصادية والأكاديمية، فالتعليم يواجه مشكلة التمويل التي تتمثل في الزيادة المطردة في التكلفة الاقتصادية نتيجة التزايد السريع في أعداد السكان وما يتطلبه ذلك من سرعة التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية لاستيعاب جميع الطلاب الذين هم في سن التعلم. إضافة إلى أن الإنفاق على التعليم لا يقتصر على التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية وإنما يدخل فيه كذلك الإنفاق على التجديد والتطوير والبحث العلمي وتوفير الأجهزة والمعامل وتدريب المعلمين وما شابه ذلك من نفقات تشكل عبئاً كبيراً على الميزانيات العامة. (14) وللخروج من مشكلة التمويل فقد اتجهت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى تشجيع خصخصة التعليم. ويذكر (ملا، 1421) نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط أن هناك خطة لبناء عشرة آلاف مدرسة بالتعاون مع القطاع الخاص وإشراكه في تمويل بناء المدارس بمواصفات خاصة تسدد قيمتها على أقساط. وإقامة مشاريع أخرى بموجب عقود إيجار طويلة الأجل تنتهي بالتمليك. (15) أما المشكلات الأكاديمية فتظهر في زيادة نسبة التسرب والرسوب والضعف في التحصيل العلمي وبالذات في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات، والضعف في مهارات التفكير، وعدم الإعداد الجيد لسوق العمل وما شابهها من مشكلات تعليمية تحتاج إلى معالجة، مما أسهم في أن تظهر خصخصة التعليم في عيون البعض علاجاً ناجحاً لتلك الأعراض التي يشكو منها.

ومن المعروف أن مؤسسات التعليم في المملكة، تملكها الدولة وهي تتولى الإنفاق والإشراف عليها ويتم التعليم فيها مجاناً. وأن مؤسسات التعليم الأهلية التي يملكها

القطاع الخاص ويتم التعليم فيها برسوم محددة، ظلت زمنا طويلا هامشية الدور ولا تؤلف نسبة كبيرة بين المؤسسات التعليمية العامة. ألا أنه في الآونة الأخيرة بدأ الوضع يتغير فأخذت أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة تتزايد سواء أكان في التعليم العالي أم في ما قبله، وهذا التزايد في أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة يؤكد شدة إقبال الطلاب على الالتحاق بتلك المؤسسات لأسباب مختلفة، بعضها أكاديمي وبعضها غير ذلك. ولاشك أن تزايد الطلب على التعليم بشكل عام قد اسهم في النمو المتزايد للمؤسسات التعليمية الخاصة التي وجد فيها بعض أصحاب رؤوس الأموال ميدانا مغريا للمرابحة والتجارة، ويشهد على ذلك انتشار المعاهد التدريبية الخاصة والمدارس والروضات والكليات الأهلية.

ورغم أن مفهوم تخصصات التعليم لا يزال بعيدا عن التحديد والوضوح إلا أنه في الآونة الأخيرة أصبحت تخصصات مؤسسات التعليم بكل أشكال التخصص بعدا مطروحا للنقاش بين المختصين وغيرهم، وظهر الحماس لدى البعض لتشجيع التوجه نحو تخصصات التعليم بما في ذلك دعم الحكومة للمؤسسات التعليمية الأهلية والتعاقد مع بعض الشركات التجارية لتقديم بعض الخدمات للمدارس الحكومية إذ بدأ التعاقد مع شركات لبناء المدارس وتقديم خدمات المواصلات والإسكان والوجبات\* كما تزايد عدد المعاهد التدريبية الخاصة كمعاهد تعليم اللغات والحاسب الآلي وذلك إلى جانب المدارس الأهلية العاملة منذ زمن، كذلك بدأت الكليات الأهلية في الظهور مثل كلية الأمير سلطان التي تحولت مؤخرا إلى جامعة أهلية وكلية عفت وكلية دار الحكمة وغيرها.

\* خلال إعداد هذه الدراسة أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 6 رمضان 1423 قرارا يقضي بتخصيص عشرين مرفقا وخدمة حكومية بما في ذلك بعض الخدمات التعليمية مثل إنشاء المباني التعليمية وصيانتها وطباعة الكتب التعليمية والنقل المدرسي والإسكان الطلابي وتأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها. (صحيفة الوطن العدد 774 في 7 رمضان 1423)

إن هذه الصور المختلفة لخصخصة التعليم تشير إلى أننا سائرون في خدماتنا التعليمية نحو خصخصة التعليم شأننا في هذا شأن بقية دول العالم. وإذا كانت خصخصة التعليم هي المستقبل المتوقع، فإن المصلحة تقتضي أن نحدد موقفنا منها لنرى هل هي في صالح التعليم والمجتمع فندعمها ونفسح لها المجال، أم هي شيء ضار علينا أن نكافحها ونصدها عن مزيد من التوغل؟ فالخصخصة بالرغم من أنها صارت مظهرا رئيسا للتغيير في النظام التعليمي في عديد من الدول الصناعية، إلا أن ذلك لا يعني أنها استطاعت إثبات نجاحها في حل المشكلات التعليمية أو الاقتصادية.

إن هذا يدفع بنا إلى التساؤل هل كانت خصخصة التعليم حلا مناسباً لمشاكلنا التعليمية؟ ولتقصي الإجابة فإن هذه الدراسة تطرح التساؤلات الآتية:

- 1- ما الدوافع التي تبعث إلى خصخصة التعليم العام؟
- 2- ما احتياجات التعليم الحالية التي يتوقع أن تلبىها خصخصة التعليم؟
- 3- ما أبرز المشكلات التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة على التعليم؟
- 4- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في تحديدهم الدوافع إلى خصخصة التعليم يمكن أن تعزى إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟
- 5- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في تحديدهم لاحتياجات التعليم المتوقع من الخصخصة يمكن أن تعزى لتبنيها إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟
- 6- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في تحديدهم للمشكلات المتوقع انبثاقها بسبب تطبيق نظام الخصخصة يمكن أن تعزى إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟

### 1-6- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى إثراء الجانب المعرفي في مجال تخصصات التعليم، خاصة وأنه على حسب تتبع الدراسات السابقة لم يسبق تطبيق مثل هذه الدراسة على التعليم لدينا، لذلك هي تفيد في توضيح الدوافع والحاجات المحفزة إلى تخصصات التعليم كما تفيد في توضيح المحاذير والأضرار التي قد تنتج بسبب تطبيقها.

### 1-7- هدف الدراسة:

يتركز هدف هذه الدراسة على معرفة العوامل التي تدفع إلى التوجه نحو تخصصات التعليم وهل كانت هذه العوامل ترتبط بالاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها التخصصات؟ كما تهدف إلى تتبع المحاذير والمشكلات التي يمكن أن تنشأ بسبب تخصصات التعليم.

### 1-8- مصطلحات الدراسة

تخصصات التعليم يقصد بالتخصصات إسناد الخدمات العامة التي يقوم بها القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق نقل ملكية المؤسسات العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. (هـ)

ويقصد بتخصصات التعليم في هذه الدراسة نقل ملكية المؤسسات التعليمية العامة إلى القطاع الخاص إما نقلاً كلياً فلا يكون للدولة أي دور فيه، وفي هذه الحال يتولى الأهلى دفع نفقات تعليم أبنائهم. وإما نقلاً جزئياً تتغير فيه طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة في التعليم إذ تحد من نشاطها في إدارة التعليم والإشراف عليه ليحل القطاع الخاص محلها بنية تحسين ما يقدم من خدمات تعليمية مع احتفاظ التعليم بمجانيته.

**2-1- الدراسات السابقة:**

تجربة تطبيق التخصص في التعليم تعد من التجارب الحديثة في العالم، ولذلك فهي تمر بكثير من الجدل والاختلاف في الآراء حول ما للتخصص من تأثيرات حسنة أو سيئة في النظام التعليمي. وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الدراسات المهمة بمجال تخصص التعليم ويمكن حصرها في نوعين: أحدهما يهتم بالمقارنة بين الخبرات التعليمية في مؤسسات التعليم العام والخاص وتعتمد في ذلك على مجموعة من البيانات المحلية المتاحة مثل دراسة (Chubb, & Moe,1990) ودراسة (Bryk, et al.,1993) ودراسة (Evans, & Schwab,1993). والنوع الثاني يمثل دراسات تعنى بتفحص القوة التأثيرية للبرامج التعليمية التجريبية الجديدة بهدف تحديد إن كان لهذه البرامج مزايا تظهر عند مقارنتها ببعض الأشكال التعليمية التقليدية مثل دراسة (Beals, & Wahl, 1990) ودراسة (Witte,1992). إلا أن كلا النوعين، كما يقول (Green, et al.,1990) لم يستطع أن يقدم إجابات شافية عن مدى صحة هذه المقارنات المعقودة بين التعليم العام والخاص وكفائتها. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة التي تعنى بمجال تخصص التعليم إلى مجموعتين: إحداهما تؤيد التخصص والأخرى تعارضها\*.

---

\* روعي في عرض الدراسات السابقة التجانس في المواضيع التي تبحث فيها بصرف النظر عن تاريخ صدورها.

## 1- الدراسات المؤيدة لخصخصة التعليم.

من الدراسات التي يبدو فيها الحماس والانديفاع نحو تطبيق الخصخصة في التعليم الدراسة التي قام بها (Chubb, & Moe, 1990) وهي ترجع التدهور في أوضاع التعليم والانخفاض في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب إلى افتقار المؤسسات التعليمية إلى الحوافز الدافعة إلى التحسين والتطوير والتي ترى أنها قائمة عادة في سوق التنافس الحرة. ولذلك فإن الدراسة تنص على أن إصلاح التعليم يبدأ في التخلص من التعليم الحكومي والاكتفاء بالتعليم الأهلي لما يتوافر فيه من وجوه التنافس الباعثة على توشي الجودة.

أما دراسة (Doughty, 1997) فتعرض تجربة أربعة أقاليم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت مدارسها بعقود مع شركات لإدارة المدارس الحكومية، وقد وجدت الدراسة أنه في إقليم (ديد) (الذي أجريت الدراسة على مدارسه) لم يظهر أي استياء من حلول شركة محل التربويين في ادارة المدارس. ويفسر الباحث ذلك بأن الشركة استطاعت أن تخلق تآلفاً بينها وبين بقية الأطراف المشاركة في عملية التعليم بما فيهم المعلمون، وذلك بعد أن تبنت وطبقت الفلسفة التعليمية نفسها التي يتبناها منسوبو المدارس.

وشبيه هذه الدراسة ما فعلته (Edwards, 1997) حين قامت بمقارنة بين مدرستين في أحد أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية: إحداهما تدار بشركة خاصة والأخرى تدار بالطريقة التقليدية، وهي تذكر أنه برغم عدم ظهور فروق في مستوى التحصيل العلمي بين طلاب المدرستين إلا أنه ظهرت فروق في جوانب أخرى، فقد تميزت المدرسة التي تديرها الشركة بتحسين مستوى الانتظام في حضور الطلاب وزيادة إقبال أولياء الأمور على الإسهام في النشاط المدرسي والتعاون مع المدرسة، وبتحسن مواقف منسوبي المدرسة تجاه مدرستهم.

وفي دراسة (Levine, 2001) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء فيها أن تزايد المنافسة بين مؤسسات التعليم الخاصة والعامّة مع ظهور التقدم التكنولوجي التعليمي، نتج عنه استحداث بدائل جديدة للتعليم التقليدي، ومنها التعليم عن بعد الذي ساعد على استحداثه ظهور شبكات الانترنت التي اقتحمت عالم المعارف المعاصر ومن ثم فتحت بابا واسعا للتجارة التعليمية، وهو ما يشير إلى أن التعليم التقليدي أخذ في التلاشي ليفسح المجال لخصخصة التعليم التي بدأت تشق طريقها بخطوات ناجحة.

وتتبنى دراسة (رحمة، 2002) موقفا مشجعا وداعما للاستثمار في المجال التربوي انطلاقا من أن التعليم الخاص في دول الخليج لا يزال محدود الانتشار ولا يتوافق مع الطلب الواسع المتزايد على التعليم، وأن القطاع الحكومي في هذه الدول قد وصل في قدرته على تحمل أعباء التعليم ومجانيته إلى حد يصعب معه تلبية جميع الاحتياجات التعليمية المتزايدة. كما أن التوسع في التعليم الخاص سيؤدي إلى زيادة فرص العمل للخريجين في مجال التربية والإدارة التربوية وكذلك في مجال الصناعات التعليمية وما يتصل بها.

## 2-1-2- دراسات معارضة للخصخصة

تناقش دراسة (Rae, 1996) التوجه القائم في ولاية البرتا في كندا نحو خصخصة التعليم، وما نتج عنه من ارتفاع في التكاليف المادية التي يدفعها الطلاب، ونقص في عدد المنح المجانية، وربط لتمويل الأبحاث العلمية في التعليم العالي، على حسب مكانتها في السوق الاقتصادية. وهي جميعها تمثل عيوباً في نظام الخصخصة تعيق تقدم التعليم والتوسع في انتشاره.

وتناقش دراسة (Ascher, et al.,1996) أثر تخصصات التعليم في مستوى كفاية المعلمين، وقد عمدت إلى تقييم نماذج من نظام التخصصات المطبق في بعض المدارس الأمريكية في المستويين الابتدائي والثانوي في ستة موضوعات جوهرية من بينها كفاية المعلمين، فوجدت أن عدد المعلمين الأكفاء في التعليم أخذ في التناقص، وذلك للتوجه الموجود في نظام التخصصات إلى خفض مرتبات المعلمين مما يعني أن مهنة التعليم لن تقوى مستقبلاً على الاحتفاظ بالمعلمين الأكفاء بعد انخفاض مرتباتهم، وهو ما يؤدي حتماً إلى انخفاض مستوى الأداء التعليمي.

أما دراسة (Gerber, & Hout, 1998) فتركز على دراسة التأثيرات السلبية للتخصصات التي ظهرت في النظام الاجتماعي في روسيا. وقد نتجت هذه الدراسة تلك التأثيرات كما ظهرت في المجتمع الروسي من عام 1991 إلى 1995، فذكرت أن هناك قدراً كبيراً من التداخل بين الملكية العامة والخاصة، وأن هناك اهتماماً أكبر بدعم راس المال المادي بدلاً من دعم الكفاية البشرية لتحسين الإنتاجية، إضافة إلى ظهور التزايد الكبير في نمو الطبقة الاجتماعية.

وتتخذ دراسة (Sanders, 2002) الموقف المعارض نفسه لتخصصات التعليم، إذ يبدو فيها الاختلاف مع ما ذكره (Cubb, & Moe, 1990) من أن تدهور أوضاع التعليم وانخفاض مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب هو بسبب فقد الحوافز الدافعة إلى التحسين والتطوير والتي توجد عادة في سوق التنافس الحر وأن إصلاح التعليم يقتضي أولاً التخلص من التعليم الحكومي والاكتفاء بالتعليم الأهلي لما فيه من وجوه التنافس. وقد استبعد Sanders الاستفادة من مزية التنافس الذي يتوقع أن تحققه التخصصات، لأنه وفق ما يراه لم يبين على تحليل للتعليم العام لتحديد مدى الاستعداد الفعلي لمؤسسات التعليم الخاصة لدخول التنافس الحر. فالصناعات التنافسية لها سمات عامة تتصف بها وهي لا تبدو منطبقة على صناعة التعليم، لذلك فإنه لا يمكن وصف صناعة التعليم بأنها صناعة تنافسية.



وتقدم دراسة (Fitz, & Beers,2002) مقارنة للإطار العام للسياسات التي تخول المنظمات الخاصة القيام بإدارة المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا. ففي بريطانيا تهتم السياسة البريطانية بتوسعة دور القطاع الخاص، حين يلتزم القطاع الخاص بمجال الخدمات العامة وتلتزم الدولة بالإشراف والمراقبة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد فتح المجال للمنظمات الخاصة لتقوم بالإدارة التعليمية كاملة مما أدى إلى انتشار المدارس المسماة (شارتر). وتنتهي الدراسة إلى أن منظمات الإدارة التعليمية الخاصة تعوق التقدم في التعليم العام في أمريكا.

### 2-1-3-دراسات محايدة

وهناك دراسات التزمت الحياد في موقفها من خصخصة التعليم مثل دراسة (السهلاوي،2000) التي تبحث في مشكلة الإنفاق على التعليم العالي التي أخذت تواجهها الدولة في ظل التنامي المستمر في أعداد السكان وتزايد أعداد الطلاب والانخفاض الملحوظ في الدخل العام للدولة. وتطرح الدراسة ثلاث رؤى مختلفة لحل تلك المشكلة تتمثل في: 1-إلغاء مجانية التعليم العالي. 2-الإبقاء على المجانية والعمل على زيادة الموارد المالية تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم. 3-انتهاج موقف وسط باعتماد تمويل مشترك. وقد انتهت الدراسة إلى أن الآراء حول قضية الإنفاق على التعليم العالي اختلفت باختلاف المنطلقات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لأصحابها، وأنه لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة والتعمق في هذه القضية الجوهرية في حياة جميع الأمم.

أما الدراسة الثانية التي التزمت موقفاً محايداً من الخصخصة فهي دراسة (غبان، 2002) وهي تعرض تجربة خصخصة التعليم في المملكة المغربية مركزة على تتبع واقع المؤسسات التعليمية الأهلية في المغرب وما نتج عنها. إذ تذكر أن تلك المؤسسات نجحت في تلبية حاجة سوق العمل لما وفرته من تنوع في التخصصات

العلمية غير المتوافرة في التعليم الحكومي، ولما اتسمت به من مرونة وسرعة في التكيف مع متطلبات السوق، ولتركيزها على الجانب التطبيقي والتدريبي فيما تطرحه من تخصصات تعليمية. إلا أنها من جانب آخر ظهرت لها سلبيات مثل ارتفاع الرسوم التعليمية واللجوء إلى الإعلانات المبالغ فيها والمضللة.

مما تطرحه هذه الدراسات نخلص إلى أن التعليم الحكومي لم يعد المصدر الوحيد للحصول على التعليم في العالم، وأن القطاع الخاص أخذ في اقتحام المجال التعليمي بخطوات ثابتة، وأن تخصصات التعليم في هذا العصر صارت حقيقة لا يمكن إنكارها وهي موجهة بعدة قوى تفرض وجودها على العالم إن عاجلاً أو آجلاً. ولعل أكبر هذه القوى الموجهة لتخصصات التعليم هو ما تعانيه معظم المجتمعات في هذا العصر من ثقل عبء إنفاق الحكومات على التعليم في ظل التزايد السكاني المتسارع، وما يرافق ذلك غالباً من انحدار في مستوى نوعية الخدمات التعليمية المتاحة، مما يجعل ظهور تخصصات مؤسسات التعليم يلوح في الأفق كطوق إنقاذ من المشكلات المالية والتعليمية المتشابهة. وقد ذكرت الصحف المحلية أن وزارة المالية تدرس بعض الخيارات لمساهمة القطاع الخاص في بناء أكثر من عشرة آلاف مدرسة بديلة للمدارس المستأجرة حالياً. كما ذكرت أن الحكومة تدرس آلية جديدة لتخصصات نقل الطالبات في التعليم ومن بينها فرض رسوم رمزية على الطالبات مقابل نقلهن. (16)

فمن الواضح هنا أن الدولة تبحث باهتمام وحرص عن ما يمكنها من تقليص الأعباء الاقتصادية التي تتحملها لتوفير الخدمات التعليمية فالحكومة حالياً تخصص ما يقارب (28%) من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم، ومع ذلك هي تبدو نسبة غير قادرة على تلبية جميع الاحتياجات التي يتطلبها تقديم الخدمة التعليمية الجيدة، بسبب التكاثر السكاني السريع الذي أدى إلى ارتفاع أعداد الطلاب ارتفاعاً كبيراً في زمن قصير، فقد ارتفع مجموع الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم من

(1682148) عام 1402 إلى (4485759) عام 1419 وهي زيادة كبيرة تحتاج إلى زيادة كبيرة مثلها فيما يخصص من نفقات، إلا أن ذلك فوق طاقة الإنفاق الحكومي، ولعل هذا ما جعل الدولة تحرص على تشجيع خصخصة المؤسسات العامة منذ الخطة الخمسية السادسة (1415-1420) إذ أعلنت الدولة رغبتها في تحويل ملكية بعض النشاطات التي تقوم بها إلى القطاع الخاص. (17)

وبينما يظهر بعض هذه الدراسات معبراً عن الثقة في قدرة القطاع الخاص على إدارة المؤسسات التعليمية وتقديم الخدمات التربوية بكفاية وفعالية وعلى الإسهام في تخفيف العبء الاقتصادي الملقى على كاهل الدولة، تظهر الدراسات الأخرى مليئة بالتشكك في ذلك. وهي تبني معارضتها على أساس من التخوف أن يؤدي تخلي الدولة عن التزامها بالخدمات التعليمية إلى إلغاء مجانية التعليم ومن ثم تنتفي ديمقراطية التعليم في المجتمع التي هي من صلب حقوق المواطن وقد يكون ذلك عاملاً من عوامل انتشار الجهل وزيادة انتشار الطبقة الاجتماعية، فضلاً عن أن القطاع الخاص لا يخرج عن كونه مؤسسات ربحية غايتها العمل على رواج السلعة فيتجه الاهتمام إلى تزيين السلعة وتشذيبها وتهذيبها ظاهرياً بما يكفل لها الشكل الجذاب ويغفل عن باطنها وما يختفي وراءه من مضمون علمي وفكري.

كذلك نلاحظ أنه على رغم كثرة الدراسات حول خصخصة التعليم وكثرة المقارنات والاختلافات في الرأي وحده الجدل حول مزايا تطبيق الخصخصة في التعليم وعيوبه، إلا أن هذه الدراسات لم تستطع أن تقدم إجابات حاسمة شافية عن مدى صحة تطبيق

نظام التخصص في التعليم وكفايته، مما يؤكد شدة الحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات التجريبية والمقارنة في هذا الموضوع البالغ التعقيد.

### 3- منهج الدراسة وإجراءاتها:

#### 3-1 منهج الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وهو منهج يلائم طبيعة الدراسات التي تهدف إلى تفحص وجهات النظر وتحديد الاتجاهات العامة سعياً وراء تشخيص المشكلة وتحليلها المراد بحثها.

#### 3-2 مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات تربوية روعي أن يتمثل في أفرادها الجوانب الفعالة في التعليم وهي الجانب التطويري والتطبيقي والتشريعي:

الفئة الأولى: أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة الملك سعود إناثاً وذكوراً. وقد اختير الأكاديميون ليمثلوا الجانب التطويري في التعليم الذي يعنى بفلسفة التعليم وأهدافه.

الفئة الثانية: المشرفون التربويون والمشرفات في وزارة التربية والتعليم في مدينة الرياض. وقد اختيروا ليمثلوا الجانب التطبيقي الذي يعرف عن قرب احتياجات التعليم وما فيه من عيوب وقصور.

الفئة الثالثة: الإداريون والإداريات في المناصب القيادية في وزارة التربية والتعليم. وقد اختيروا ليمثلوا الجانب التشريعي الذي يصدر التنظيمات ويسن اللوائح ويعرف عن قرب ما قد يعترض من عوائق وصعوبات .

#### 3-3 عينة الدراسة:

تشكلت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام المناهج وعلم النفس والتربية والإدارة التربوية، في كلية التربية في جامعة الملك سعود والبالغ عددهم

(128) عضوا. ومن جميع المشرفين التربويين والمشرفات في مكاتب الإشراف التربوي بأقسامها الأربعة شرق مدينة الرياض وغربها وشمالها وجنوبها في وزارة التربية والتعليم والبالغ عددهم (320) مشرفا ومشرفة. و من (60) إداريا وإدارية يشغلون مناصب عليا في وزارة التربية والتعليم. وبلغ مجموع أفراد العينة (508) أفراد. إلا أن ما استعيد من الاستبانة بعد توزيعها على أفراد العينة كان محدودا نسبيا، فقد بلغ عدد الذين استجابوا للاستبانة من أساتذة الجامعة (66) عضوا فقط. ومن المشرفين التربويين والمشرفات (160) مشرفا ومشرفة. ومن الإداريين والإداريات (55) إداريا وإدارية. وبلغ مجموع ما استعيد من الاستبانة (281) استبانة بنسبة (55%) من المجتمع الأصلي وهي نسبة كافية لتحقيق غرض الدراسة. ويوضح الجدول (1) توزيع أفراد العينة وفق طبيعة عملهم وسنوات خبرتهم العملية.

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق طبيعة العمل وسنوات الخبرة العملية سنوات الخدمة

طبيعة العمل	العدد	5 فأقل	6-15	16 فأكثر	لم يذكر
مشرفون تربويون	159	19	43	90	7
أكاديميون	66	7	25	18	16
إداريون	55	4	12	33	6
المجموع	280				

جدول (1)

### 3-4- أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في استبانة بنيت فقراتها على ضوء بعض الدراسات السابقة المتخصصة وذلك لجمع المعلومات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة

والحصول على اجابات للتساؤلات المطروحة فيها. وقد تشكلت الاستبانة من ثلاثة محاور هي: 1-الدوافع الى تخصصة التعليم. 2-الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها تخصصة التعليم. 3- المشكلات التي قد تنتج عن تطبيق نظام التخصصة في التعليم. واحتوت المحاور على 37 عبارة تمثل عددا من الدوافع والاحتياجات والمشكلات ليقوم أفراد العينة بابداء موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها وذلك وفقا لمقياس تدرج ثلاثي: (أوافق، ثلاث درجات)، (أوافق الى حد ما، درجتان)، (لا أوافق، درجة واحدة)، بحيث تكون الدرجة العليا  $[111=3 \times 37]$  والدرجة الدنيا  $[37=1 \times 37]$

### 3-4- الصدق والثبات:

لقياس الصدق عرضت الاستبانة على ستة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود لإبداء رأيهم في مدى صلاحية بنودها لتحقيق هدف الدراسة، وقد أخذ بملاحظات البعض منهم وتم إجراء بعض التعديلات على بنود الاستبانة في ضوء تلك الملاحظات.

ولقياس الثبات طبقت الاستبانة مرتين متتاليتين بفواصل زمني قدره عشرة أيام على 30 فردا من مجتمع الدراسة. وبحساب معامل الثبات بين الاستجابات في المرتين المتتاليتين تبين أن قيمته بلغت 78، وهي درجة تدل على نسبة ثبات موثوقة.

### 3-5- تحليل البيانات:

حللت البيانات في مركز البحوث بكلية التربية في جامعة الملك سعود، وقد استخدم في ذلك العمليات الاحصائية التالية: استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الأداة. كما استخدمت تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات المتعددة واختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المتوسطات.

#### 4- عرض النتائج وتحليلها:

للإجابة عن الأسئلة الثلاثة الأولى حول الدوافع التي تبعث إلى خصخصة التعليم العام، والاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبها الخصخصة، والمشكلات التي يتوقع أن تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم. حللت البيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد الدوافع والاحتياجات والمشكلات كما يراها أفراد العينة.

##### 4-1- نتائج السؤال الأول: ما الدوافع التي تبعث إلى خصخصة التعليم العام؟

يبين الجدول (2) الدوافع التي خصخصة التعليم كما وافق عليها أفراد العينة مرتبة وفق متوسطات درجة الموافقة وقد انحصرت ما بين (2,67-2,23). وتبين النتائج أن الدوافع التي خصخصة التعليم ظهرت لدى أفراد العينة متمحورة حول ثلاثة أبعاد: 1- البعد المالي الذي يتجسد في البحث عن حل لمشكلات تمويل التعليم وتخفيض النفقات الحكومية. 2- البعد الأكاديمي الذي يتجسد في الرغبة في تطوير الخدمات التعليمية، وتنويع برامج التعليم لتوفير فرص وظيفية للشباب وزيادة الإنتاجية العلمية والتوسع في نشر التعليم واستيعاب جميع من هم في سن التعلم. 3- البعد التنظيمي الذي يتجسد في التطلع إلى التخلص من بيروقراطية الأنظمة الحكومية وإفساح المجال للأهل للإسهام في برامج التعليم وأنظمتها.

وظهور هذه الدوافع يدل على أهميتها لدى أفراد العينة فهي تتعلق بمشكلات جوهرية في المجتمع، سواء أكان في مشكلة الإنفاق على التعليم وتطويره وتنظيم إدارته، أم في مشكلة إيجاد أعمال ووظائف لمخرجات التعليم من الشباب من الجنسين.

الدوافع إلى تخصصات التعليم كما وافق عليها أفراد العينة مرتبة وفق متوسطاتها  
الحسابية

الرقم	العبارة	ن	%	م	ع
		802			
1	حل مشكلات تمويل التعليم	252	90	2,67	.64
3	تطوير الخدمات التعليمية	250	91	2,62	.65
7	إيجاد فرص وظيفية للشباب	242	89	2,49	.69
6	تخفيض النفقات الحكومية على التعليم	237	86	2,48	.73
4	زيادة الإنتاجية في قطاع التعليم	239	87	2,44	.71
5	التخلص من بيروقراطية أنظمة القطاع العام	232	85	2,38	.73
2	التوسع في نشر التعليم	228	82	2,33	.76
9	استيعاب من هم في سن التعليم كافة	228	82	2,29	.75
8	إشراك الأهل في برامج التعليم وأنظمتها	228	83	2,25	.73
10	انخفاض نسبة الرضا عن برامج التعليم في القطاع العام	231	84	2,23	.70

الجدول (2)

ومن الجدول (2) يظهر البعدان المالي والتعليمي مترابطين، فمشكلة الإنفاق على التعليم هي من المشكلات الملحة في يومنا هذا، وهي آخذة في التفاقم والازدياد خاصة مع التسارع الملحوظ في تنامي أعداد الطلاب والطالبات، ومن المسلم به أن المشكلات التمويلية تعوق تحقيق كثير من المشروعات التعليمية سواء أكان من ناحية الكمية أم الكيفية وبالتالي يكون عاملاً جوهرياً في قصور التعليم، فالتعليم الجيد يحتاج إلى نفقات عالية، والإنفاق الحكومي على التعليم وحده لم يعد وافياً بكل الاحتياجات. ولعل إدراك أفراد العينة لهذه الناحية هو ما دفع بما يقارب (91%) منهم إلى الموافقة



على أن البحث عن حل لمشكلات تمويل التعليم دافع الى تخصصته. فهذا هو الاعتقاد الشائع بين الكثيرين الذين يرون أن حل مشكلات التعليم يتحقق عن طريق تخصصته، ويؤيد ذلك ما جاء في دراسة (Green, et al.,1990) من أن التخصصية تؤدي إلى خفض التكلفة وتحسين النوعية. (18)

والى جانب هذا، تظهر قضية تطوير التعليم وإصلاح عيوبه هي أيضا هاجس آخر يشغل أذهان الكثيرين من المهتمين بشؤون التعليم ممن يرون أهمية مسايرة التعليم للمستجدات التربوية بما فيها من نظريات وأساليب وعلوم وتقنيات، إلا أن مسألة تطوير التعليم وتحديث مناهجه وأساليبه والرفع من كفاية القائمين عليه هي مسألة ترتبط بالدرجة الأولى بالقدرة على الإنفاق السخي عليه، وعندما تكون هناك مشكلات تمويلية فإنها غالبا تقف حائلا دون بلوغ تلك الغاية، لذلك رأى أفراد العينة أن حل مشكلات التمويل يأتي أولا قبل التفكير في تطوير التعليم وإصلاحه. وللارتباط بين إصلاح التعليم وتمويله فإن هذين الدافعين ظهرا متقاربين في متوسطهما الحسابي (67, 2) و (62, 2) كما جاءت متماثلة نسبة أفراد العينة الذين وافقوا عليهما (91%).

ويرتبط بتطوير التعليم (الزيادة في انتاجيته، والتوسع في نشره وفي استيعاب جميع الصغار في مؤسساته) وهي جميعها دوافع مرتبطة بعضها ببعض فالتوسع في نشر التعليم وتعميمه في كل أنحاء المجتمع والاجتهاد في أن يصل الى البادية والقرية والجبل، يرتبط به استيعاب المؤسسات التعليمية لجميع الفتيان والفتيات في سن التعلم فلا يحرم فتى أو فتاة من الالتحاق بصفوف المدرسة لعدم توافر مقعد شاغر له أو لعدم وجود مدرسة يتعلم فيها. ولعل ما يظهر حاليا من صعوبات تواجه وزارة التربية والتعليم في مد المدارس الى كل أنحاء الوطن، و في استيعاب جميع الصغار في سن

التعليم دفع بأفراد العينة الى رؤية تخصصات التعليم حلا معينا على التغلب على هذه المشكلة.

كذلك يرتبط بقضية تطوير التعليم، تنوع برامجه لتيسير الحصول على وظائف للخريجين والخريجات، فالتعليم تقع عليه مسئولية مكافحة البطالة عن طريق إعداد الأجيال القادمة وتدريبهم لتكون مزودة بالقدرات والمهارات التي يتطلبها سوق العمل في هذا العصر مما يتطلب التوسع في مجالات التعليم والتنوع فيها. ويمكن القول: إن حصول دافع (إيجاد فرص وظيفية) على موافقة (89%) من أفراد العينة دليل على ما يشعر به أفراد العينة من قلق إزاء تعثر حصول الشباب على وظائف، وقد عزوا ذلك التعثر إلى فشل التعليم في أن يقدم للشباب المهارات اللازمة التي تهيئهم للخوض في سوق العمل بنجاح وتطلعهم الى أن تحل تخصصات التعليم هذه المشكلة. وقد جاء في دراسة (غبان، 2002) أن خريجي مؤسسات التعليم الخاص بالمغرب يجدون فرصا وظيفية أفضل من خريجي المؤسسات الحكومية لأنهم كانوا يعدون لسوق العمل بطريقة أفضل.

ويظهر البعد الثالث المتعلق بالناحية التنظيمية والإدارية متمثلا في دافع (التخلص من بيروقراطية الأنظمة الحكومية) و إشراك الأهل في برامج التعليم وأنظمتها، وهو ما يعبر عن الشعور بأن الأنظمة الحكومية بطيئة ومعقدة وتعوق سرعة التجديد والتطوير، كما يعبر عن الاعتقاد بأهمية فسح المجال أمام الأهل للإسهام في برامج المؤسسات التعليمية ونشاطها، وهي نتيجة تتفق مع ما ذكره (Levin, 2001) من أن تخصصات التعليم تؤدي الى تشجيع الأهل على مزيد من التعاون مع مؤسسات التعليم.

4-2- نتائج السؤال الثاني: ما احتياجات التعليم الحالية التي يتوقع أن تلبيها تخصصات التعليم؟

في الجدول (3) تظهر الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها التخصصات كما وافق عليها أفراد العينة مرتبة وفق متوسطاتها التي انحصرت ما بين (2,78-2,08).

ويظهر من هذه النتائج أن الاحتياجات التعليمية كما يراها أفراد العينة تمثلت في ثلاثة أشكال: 1- احتياجات مادية، تجسدت في الحاجة الى توفير المباني والمرافق المدرسية، وتوفير الأجهزة واللوازم التعليمية. 2- احتياجات أكاديمية تجسدت في الحاجة الى تنويع برامج التعليم، ورفع كفاية المؤسسات التعليمية وحسن اختيار المعلمين وحسن التفاعل مع الطلاب. 3- احتياجات إدارية وتنظيمية مثل الحاجة الى السرعة في إنجاز القرارات، وتسهيل إدخال التجديدات والإصلاحات التربوية، والمرونة في صياغة الأنظمة، والتقليل من الإجراءات المعقدة، والحد من تدخل الأنظمة الحكومية.

ويوضح الجدول (3) أن الحاجتين الى توفير المباني والمرافق وتوفير الأجهزة واللوازم التعليمية ملحتان الى حد كبير إذ نالت الأولى موافقة ما يقارب (99%) من أفراد العينة، ونالت الثانية موافقة (98%) منهم. وهو ما يعكس الواقع التعليمي الذي نعاشه جميعاً، فالشكاوى من رداءة المباني المدرسية وعدم ملاءمتها للوظيفة التي تقوم بها وخلو بعضها من سبل السلامة هي من الشكاوى التي تتردد يومياً على الأسماع وتطالعها العين على صفحات الصحف في كل صباح. وكذلك الأمر فيما يخص النقص في توفير الاحتياجات

احتياجات التعليم المتوقع أن تلبيها خصصته كما وافق عليها أفراد العينة مرتبة وفق متوسطاتها الحسابية

الرقم	العبارة	ن	%	م	ع
11	توفير المباني والمرافق التعليمية	274	99	2,78	.45
12	توفير الأجهزة والاحتياجات التعليمية	271	98	2,76	.47
18	التنوع في برامج التعليم	257	93	2,61	.62
17	التنافس بين المؤسسات التعليمية	256	93	2,58	.63
16	سرعة إنجاز القرارات	257	93	2,53	.62
19	الاستفادة من المستجدات التربوية	256	93	2,51	.63

13	التقليل من تعقيدات الإجراءات التنظيمية	260	94	2,50	.61
15	رفع كفاية المؤسسات التعليمية	242	88	2,43	.70
20	المرونة في صياغة الأنظمة وتطبيقها	246	90	2,41	.67
21	حسن التفاعل مع الطلاب	227	82	2,28	.75
22	حسن اختيار المعلمين	225	81	2,22	.74
14	الحد من تدخل الأنظمة الحكومية	206	76	2,08	.75

### جدول (3)

التعليمية المساعدة كالمعامل وأجهزة الكمبيوتر والمكتبات المتكاملة وغيرها من أجهزة التعليم الحديثة ووسائله. كذلك فإن هذه النسبة العالية من موافقة أفراد العينة تعبر عن شعور متفائل تجاه تخصصات التعليم وأنها قد تسهم في توفير تلك الاحتياجات الأساسية في التعليم ويؤكد هذا ما ذكر في دراسة (Levin, 2001) من أن تخصصات التعليم نتج عنها تزايد ملحوظ في التنافس على جذب الطلاب مما أدى إلى الإسراع في إدخال التحسين والإصلاح إلى التعليم في جوانب مختلفة.

وتتحدد أبرز الاحتياجات الأكاديمية كما يوضحها الجدول (3) في الحاجة إلى (التنوع في برامج التعليم) إذ عبر (93%) من أفراد العينة عن موافقتهم على ذلك، فالتعليم في حاجة إلى أن يقدم أشكالاً متنوعة من المعارف لتخدم جميع الاحتياجات في المجتمع وليجد فيها كل ما يلائم ميوله ويتفق مع قدراته فلا يكون التعليم منحصرًا في الدراسة الأكاديمية التقليدية، أي إن الغالبية من أفراد العينة ينتظرون من تخصصات التعليم أن تتيح مجالاً للتنوع والاختلاف في البرامج التعليمية. وكذلك الحاجة إلى (الرفع من كفاية المؤسسات التعليمية) التي وافق عليها (88%) من أفراد العينة وهو ما يتطابق مع شكوى كثير من الناس من تدني الكفاية التعليمية في معظم المدارس. وظهرت كذلك الحاجة إلى حسن اختيار المعلمين وحسن التفاعل مع الطلاب وهي حاجات جوهرية لا يظهر أثرها في عملية التعليم وحدها بل يظهر أيضاً في شخصيات الطلاب وسلوكهم وردود أفعالهم.

وتحددت الاحتياجات التنظيمية والإدارية في جدول (3) في موافقة أفراد العينة الى الحاجة الى السرعة في اتخاذ القرارات، وتسهيل إدخال التجديدات التربوية الى التعليم، والمرونة في صياغة الأنظمة والتقليل من الإجراءات المعقدة، والحد من تدخل الأنظمة الحكومية. وقد بدت تلك الاحتياجات معبرة عن شعور أفراد العينة بأن الأنظمة الحالية تشكل في معظم الأحيان حجر عثرة أمام تطوير برامج التعليم أو تجديدها وإصلاحها. وذلك لما تتصف به من التعقيد في إجراءاتها والجمود في صياغتها والبطء في تنفيذها، مما يجعل البعض يتطلعون الى الخصخصة كنظام بديل يقضي على تلك المعوقات. وقد أشار إلى هذه الناحية (Murphy, 1998) الذي ذكر أن البيروقراطية في الأجهزة الحكومية بدت سببا رئيسا في عدم الأداء الجيد.

4-3- نتائج السؤال الثالث: ما أبرز المشكلات التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة على التعليم؟

المشكلات التي يتوقع أفراد العينة ظهورها عن خصخصة التعليم تظهر في الجدول (4) مرتبة وفق متوسطاتها الحسابية التي انحصرت بين (2,71-2,18). وقد تحدت المشكلات في بعدين جوهريين: البعد الأكاديمي والبعد المادي، إذ ظهر التخوف من أن تتغلب الرغبة في الربح المادي والإثراء على الإخلاص في تقديم الخدمة فينخفض مستوى المخرجات التعليمية.

ويبين الجدول (4) أن أفراد العينة أعطوا الأولوية لمشكلات ثلاث: الأولى مشكلة التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية نتيجة التفاوت في الرسوم الدراسية. ومن الواضح أن ظهور مشكلة التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية بسبب التفاوت في مكانتها الاقتصادية هي من النواحي التي تقلق أفراد عينة الدراسة (98%). وهي مشكلة ترتبط بالناحية الاقتصادية فالمدرسة الثرية لديها قدرة مالية تمكنها من استئجار معلمين أفضل وتوفير أجهزة ووسائل تعليمية أكثر حداثة وتطبيق أساليب تعليم متطورة مما يجعل مخرجاتها التعليمية أفضل من المدارس الفقيرة.

#### المشكلات التي قد تنتج عن خصخصة التعليم كما حددها أفراد العينة مرتبة وفق متوسطاتها الحسابية

الرقم	العبرة	ن	%	م	ع
33	تفاوت المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية	272	98	2,71	.50
29	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة	261	94	2,69	.58
28	دعم توظيف معلمين غير مواطنين	260	93	2,66	.60
23	تحول التعليم إلى تجارة	261	93	2,61	.61
27	خفض أجور المعلمين	254	92	2,56	.64
37	زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	264	95	2,53	.59
30	خفض جودة التعليم من أجل خفض تكلفته المادية	258	93	2,52	.61
32	حرمان محدودي الدخل من التعليم	241	87	2,47	.71
25	احتكار الخدمات التعليمية	260	93	2,46	.62
31	الحد من عدالة الفرص التعليمية	248	91	2,40	.65
24	إهمال الجانب العلمي والتركيز على جوانب الربح	253	91	2,39	.65
35	التركيز على جاذبية المظهر وإغفال المضمون	253	91	2,36	.64
36	إهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لارتفاع كلفته	248	90	2,33	.65

34	التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية	244	87	2,32	.69
26	إبعاد القطاع العام عن الإشراف والرقابة	72	76	2,18	.79

## جدول (4)

إلا أن المدارس الثرية تكون غالباً ذات رسوم مرتفعة فلا يلتحق بها سوى فئة محدودة من أولاد الأسر المقتدرة مادياً أما أولاد الطبقة المتوسطة أو الفقيرة فليس أمامهم سوى المدارس الأخرى الأقل جودة في التعليم، وهو ما يخشى معه ظهور عدم العدالة في وصول جميع الناس إلى المصادر التعليمية الجيدة.

والمشكلة الثانية هي تسرب المعلمين المواطنين من التعليم وبلغ متوسطها الحسابي (69, 2). ومن البديهي أن يستشعر أفراد العينة التوجس من ظهور مشكلة كهذه فهم يتوقعون أن يخفض أجور المعلمين سعياً وراء التقليل من التكلفة لتحقيق مزيد من الأرباح، وعندما تنخفض أجور المعلمين يصبح من المستبعد الحصول على معلمين أكفاء لارتفاع أجورهم. وقد أشارت إلى هذه الناحية دراسة (Ascher, et al., 1996) و دراسة (Sanders, 2002) اللتان أظهرت نتائجهما أن نماذج الخصخصة المطبقة في المستويين الابتدائي والثانوي كان من بين أهدافها خفض مرتبات المعلمين. وكذلك ما ذكر في دراسة (Gerber, & Hout, 1998) التي ذكراً فيها أن القطاع الخاص يهتم بدعم رأس المال المادي بدلاً من الاهتمام بدعم الكفاية البشرية المؤدية إلى تحسين الإنتاجية.

والمشكلة الثالثة هي دعم توظيف المعلمين الأجانب بدلاً من المواطنين وبلغ متوسطها الحسابي (66, 2). وشعور أفراد العينة بهذه المشكلة مبني على مشاهدات واقعية إذ يلاحظ ميل المدارس الأهلية إلى تعيين المعلمين الأجانب أكثر من المعلمين المواطنين وذلك لارتفاع أجر المعلم المواطن مقارنة بالأجنبي. وما لم يصدر قرار رسمي بتوحيد الأجر دون تفرقة بين المواطن وغيره فإن المشكلة ستبقى ويتوقع أن تتفاقم

مع ظهور التخصصات. ويؤيد هذه المخاوف ما جاء في دراسة (ملا، 1421) من أن أحد الآثار الاجتماعية غير الإيجابية للتخصصات كان انخفاض فرص توظيف العمالة الوطنية.

وتلت هذه المشكلات مشكلات أخرى يوضحها الجدول (4) وهي تنقسم بظهور الترابط الكبير فيها بين البعدين الاقتصادي والأكاديمي، فقد ظهرت مشكلة التعامل مع التعليم كميدان للتجارة وبلغ متوسطها الحسابي (2,61) وهي تعد مشكلة لأنها قد ينتج عنها تهاون في الجودة العلمية بسبب حرص على تقليل التكلفة المادية. كذلك ظهرت مشكلة التخلي عن تقديم الخدمات التعليمية لنوعي الاحتياجات الخاصة وبلغ متوسطها الحسابي (2,33) وذلك لمعرفة أفراد العينة بارتفاع التكلفة التي يتطلبها هذا النوع من التعليم والذي لا يتوقع معه تحقيق أرباح مادية مجزية. ولأن الحاجة إلى هذا النوع من التعليم كبيرة ولقلة ما هو متوافر منه في المجتمع فقد شعر (90%) من أفراد العينة بأهمية هذه المشكلة. كما ظهرت مشكلة التخوف من انسياق المؤسسات التعليمية مدفوعة بالرغبة في ارضاء الطلاب وأهلهم، إلى تسهيل الحصول على المعدلات العالية واجتياز الاختبارات والحصول على الشهادات بصرف النظر عن مستوى التحصيل العلمي الفعلي وقد بلغ متوسطها الحسابي (2,32) وهذه التوقعات المتشائمة تتم عن شعور أفراد العينة بعدم الثقة في التعليم الأهلي كما تعكس المفهوم السائد من أنه يركز على الربح المادي أكثر من تركيزه على التحصيل العلمي الجيد. كذلك ظهرت مشكلة المغالاة في رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وبلغ متوسطها الحسابي (2,53)، وهو أمر لو تم قد ينتج عنه الحد من وجود الفرص المتساوية في الحصول على التعليم. وأيضاً ظهرت مشكلة احتكار بعض الشركات للخدمات التعليمية وبلغ متوسطها (2,46) وما قد يترتب على ذلك من تهاون في تحسين الخدمات وتطويرها عندما ينعلم عامل المنافسة مع شركات أخرى. وجاء في آخر القائمة مشكلة إبعاد القطاع العام عن الإشراف والمراقبة وبلغ متوسطها الحسابي



(2,18) وهو يعد مشكلة بسبب الشك في أمانة القطاع الخاص وإخلاقه. ويؤيد هذا الشك ما أظهرته نتائج دراسة (Fitz, & Beers,2002) من أن منظمات الإدارة الخاصة للمدارس التابعة للقطاع الخاص والمسماة Charter في الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في أن تحقق ما كان متوقعا منها من تطوير التعليم ورفع مستوى تحصيل الطلاب العلمي.

وللإجابة عن الأسئلة الثلاثة الأخيرة الرابع والخامس والسادس، استخدم تحليل التباين لاستخراج دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة في محاور الدراسة الثلاثة. ولتحديد درجة الفروق بين المتوسطات طبق اختبار شيفيه.

**4-4- نتائج السؤال الرابع: هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في تحديد دوافع خصخصة التعليم يمكن أن تعزى الى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية؟**

يشير الجدولان (5) و (6) إلى عدم ظهور فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة يمكن أن تعزى الى متغير الخبرة العملية وظهرت فروق دالة إحصائية ترتبط بطبيعة العمل نفسه. وعند تطبيق اختبار شيفيه ظهرت فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.01) لصالح أفراد العينة من المشرفين التربويين، إذ ظهر المشرفون التربويون أكثر شعورا بالحاجة الى تطبيق الخصخصة في التعليم من الإداريين والأكاديميين. ولعل ذلك يعود الى كون المشرفين التربويين أكثر التصاقا بالتعليم ومشكلاته وأكثر دراية باحتياجاته من الإداريين أو الأكاديميين الذين هم أقرب إلى الجوانب النظرية والتنظيمية من الجوانب التعليمية وبالتالي فإنهم ربما لا يستشعرون المشكلات التعليمية عن قرب كما يستشعروها المشرفون التربويون.

الفروق بين أفراد العينة في تحديد الدوافع الى خصخصة التعليم وفقا لمتغير طبيعة

العمل

هل تلمي الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية ...

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	271,5	35,7	6,55	0017
داخل المجموعات	276	5716,88	20,7		

جدول(5)

الفروق بين أفراد العينة في تحديد الدوافع الى خصخصة التعليم وفقا لمتغير سنوات الخبرة العملية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	19,23	9,6	,4576	*,6333
داخل المجموعات	247	5189.9	21		

جدول(6)

\* دالة عند 0,1

4-5- نتائج السؤال الخامس: هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في تحديد الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تحققها خصخصة التعليم يمكن أن تعزى إلى متغيري طبيعة العمل وسنوات الخبرة العملية؟

على حسب ما يتضح من الجدولين (7) و (8) لم تظهر أي فروق دالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في تحديدهم للاحتياجات التعليمية المتوقع تلبيتها بعد الخصخصة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية، وظهرت فروق دالة إحصائية ترتبط بمتغير طبيعة العمل. ولتحديد درجة الفروق بين المتوسطات طبق اختبار شيفيه الذي دل على فارق عند مستوى (0,05) لصالح المشرفين التربويين، مما يشير إلى أن المشرفين التربويين كانوا أكثر تفاعلاً من الأكاديميين والإداريين في نظرهم إلى قدرة خصخصة التعليم على تلبية الاحتياجات التعليمية. ولعل ذلك يعود الى كون عمل المشرفين التربويين ميدانياً يمكنهم من استطلاع الاحتياجات التعليمية التي يفتقدها التعليم حالياً وتنتظر الحل.

الفروق بين أفراد العينة في تحديد احتياجات التعليم المتوقع تلبيتها بعد الخصخصة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	58	29	.8774	.4171
داخل المجموعات	247	8183,9	33		

جدول (7)

الفروق بين أفراد العينة في تحديد احتياجات التعليم وفقا لمتغير طبيعة العمل

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	236,4	118,21	3,69	.260
داخل المجموعات	276	882,3	31,69		

جدول (8) دالة عند 0,05.

4-6- نتائج السؤال السادس: هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في تحديدهم للمشكلات التي قد تنجم عن تطبيق التخصصة يمكن أن تعزى إلى متغيري طبيعة العمل وسنوات الخبرة العملية؟

في ضوء ما بينه الجدولان (9) و (10) لم تظهر فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في تحديدهم للمشكلات المتوقع حدوثها بسبب التخصصة تبعاً لكل من متغيري طبيعة العمل وسنوات الخبرة.

الفروق بين أفراد العينة في تحديد مشكلات التعليم المتوقعة بعد التخصصة وفقاً

لمتغير سنوات الخبرة العملية.

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	186,5	39,28	2,2943	,1535
داخل المجموعات	248	10083	40,6		

جدول (9)

الفروق بين أفراد العينة في تحديدهم مشكلات التعليم المتوقع ظهورها بعد التخصصة وفقاً لمتغير طبيعة العمل

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	98,1	49,	1,18	3068,
داخل المجموعات	277	11449,2	41,3		

جدول (10)

#### 5- الخاتمة:

في ضوء النتائج السابقة يمكن القول إن أبرز الدوافع التي خصصت التعليم كما عبر عنها أفراد عينة الدراسة، كانت دوافع اقتصادية وأكاديمية، فالأغلبية يرون في تخصصات التعليم حلاً لمشكلات تمويل التعليم الموجودة حالياً، إذ يتوقع من التخصصات أن تخفف على الدولة من عبء الإنفاق على التعليم وتسد العجز الظاهر حالياً عن تلبية كثير من الاحتياجات التعليمية، كما أنها يتوقع منها أيضاً أن تسهم في تطوير التعليم وتوسعة مجاله. وقد بدأ الحرص على تطوير التعليم مرتبطاً بالرغبة في البحث عن حل لمشكلة البطالة بين الشباب والتي تنسب في أغلبها إلى فشل التعليم في أن يعد الشباب أعداداً جيداً لمتطلبات سوق العمل.

إلا أن هناك تخوفاً من أن يصاحب تخصصات التعليم ظهور مشكلات جديدة سواء أكانت أكاديمية أم مادية، وفي مقدمتها التخوف من أن تتحول مهنة التعليم إلى ميدان للتجارة فيقضى بذلك على ديمقراطية التعليم التي يراها الكثيرون أمراً جوهرياً لا ينبغي لهم التخلي عنه بأي حال من الأحوال. كذلك التخوف من أن يخضع التعليم متى تم تخصيصه لمتطلبات السوق بحثاً عن الربح بدلاً من الخضوع للاحتياجات المعرفية والعلمية.

وبوجه عام فإنه لا يمكن الحكم على التخصصات في شكلها المجرد بأنها نافعة أو ضارة، فالأمر يتوقف على الطريقة التي تطبق بها الدولة التخصصات، فنحن حين ننظر إلى نظام تخصصات التعليم في نطاق الدول الصناعية نرى عدداً من الاختلافات في داخل تلك الأنظمة التربوية تتناسب مع الظروف السائدة في كل دولة، وهذا ما

يجعلنا نقول إن الفهم العميق للخصخصة هو القاعدة التي ينطلق منها نجاحها، وأن تطبيق الخصخصة لا يجب أن يتم إلا بعد تتبع دقيق ومعرفة تامة بجوانب القوة والضعف فيها، وأن الأهداف من تطبيقها يجب أن تكون واضحة ومحددة وذلك قبل الشروع في خطوات التنفيذ.

#### 6- المقترحات:

أولاً- في ضوء الإيمان بأن التعليم حق لكل مواطن، وأن المصلحة العامة للوطن تقتضي تعليم أبنائه جميعهم الفقير منهم والغني على السواء فإن الخصخصة التامة للتعليم العام بمعنى إلغاء مجانيته هي أمر لا يجب التفكير فيه على الإطلاق، فالنتيجة المتوقعة هي العودة إلى الجهل لعجز البعض عن دفع التكاليف المادية لتعليم أبنائهم، خاصة وأنا مجتمع يميل إلى الإكثار من النسل وتعدد الأبناء والبنات في العائلة وذلك يزيد في مشقة تحمل الإنفاق على تعليم الصغار.

ثانياً- تشير الدراسات السابقة إلى أن التعليم الحكومي في صورته الحالية لم يعد قادراً على مواجهة حاجة المجتمع المتزايدة إلى التوسع في التعليم وتطويره وتحسينه، مما يقتضي البحث عن حلول ملائمة لهذه المعضلة عن طريق تطبيق بعض صور خصخصة التعليم التي لا تنفي مجانيته وذلك مثل:

I- تطبيق نظام القسائم الذي يخول الأهل أن يعلموا أولادهم في أي مدرسة أهلية يختارونها في مقابل قسيمة ذات قيمة مالية محددة تعينها لهم الدولة. وحين يختار الأهل مدرسة ذات رسوم أعلى من قيمة القسيمة يلزمهم دفع الفرق من جيوبهم. ونظام القسائم إلى جانب أنه يتيح للأهل حرية اختيار المدرسة التي يفضلونها مع ضمان مجانية التعليم، هو يتيح مجال التنافس بين المدارس أيضاً للوصول إلى تعليم أفضل، كما أنه يضمن الاحتفاظ بإشراف الدولة على التعليم.

II- تطبيق نظام المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تمويل المشاريع التعليمية وإدارتها وتشغيلها.

ج- حل مشكلة العجز في الإنفاق على التعليم عن طريق تشجيع التبرعات والأوقاف والهيئات.

ثالثاً- تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع التعليمية المساندة للتعليم الحكومي للتخفيف عن كاهله من ثقل حمل العبء كاملاً. وذلك عن طريق تبسيط الأنظمة وسن الضوابط المرنة والتعاون في الإشراف والمتابعة.

### الهوامش:

[1] Joseph Murphy. *The Privatization of Schooling:*

*Problems and Possibilities*. California: Corwin Press, 1996

[2] S. Butler. "Privatization for Public Purposes". in W.T.Gormley (ed) *Privatization and its alternatives*. Madison: University of Wisconsin Press, 1991 p.10

{3} Joseph Murphy . مصدر سابق. ص7

[4]J. Fitz. & B.Beers. "Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain". *Comparative Education* v.38 no.2. 2002 pp.137-154 p.139

[5] Joseph Murphy et al., (ed) *Pathways to Privatisation in Education*. London: Vanderbilt University. 1998 p.5

[6] E.S. Savas. *Privatisation and Public-Private Partnerships*. New York: Catham House. 2000 p.9

[7] Fitz, Beers, مرجع سابق. ص139

[8] Murphy, et al., مرجع سابق. ص67

[9] Joseph Murphy . مرجع سابق. ص74

[10] J.P. Green., P.E. Peterson., & DU, J. "Effectiveness of school choice: The Milwaukee

experiment" *Education and Urban Society* 31, pp.190-213

- [11] محمود صبح، الخصخصة، المشكلات والحلول. القاهرة. 1999
- [12] J.Fitz and B. Beers ، مرجع سابق، ص138
- [13] N.M. Sanders. "Would Privatization of K-12 Schooling Lead to Competition and Thereby Improve Education?" *Educational Policy* v.16 no.2 may 2002 p.266
- (14) محمد شحات الخطيب، اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية: رؤية الحاضر والمستقبل. الرياض: مدارس الملك فيصل 2002 ص147
- (15) عادل ملا، خصخصة المستشفيات العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. جدة: المؤلف 1421 ص86
- (16) صحيفة الوطن، 13 نوفمبر، 2002
- (17) عادل ملا، مرجع سابق، ص73
- (18) Green, et al., ، مرجع سابق
- (19) Levine, ، مرجع سابق، ص264

## المراجع

### أولاً- المراجع العربية

- الخطيب، محمد شحات. اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية: رؤية للحاضر والمستقبل. الرياض: مدارس الملك فيصل 2002
- رحمة، انطون حبيب. استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية: رؤى مستقبلية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج 2002
- السهلاوي، عبدالله. "الاتجاهات حول الانفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب". المجلة التربوية ع56 مجلد14 صيف2000
- صبح، محمود. التخصصة: المشكلات والحلول. القاهرة. 1999
- غبان، محروس بن أحمد. "تخصصة التعليم العالي في المملكة المغربية: الواقع والدروس المستفادة". المجلة العربية للتربية. مجلد22 ع 1 يونية2002
- ملا، عادل محمد. تخصصة المستشفيات العامة وتطبيقاتها العامة في المملكة العربية السعودية. جدة. المؤلف 1421

### ثانياً- المراجع الأجنبية

- Ascher,C., Fruchter,N. and Berner, R. Hard Lessons: Public schools and Privatization. New York: Twentieth Century Fund Press 1996
- Beals, J.R. and Wahl, M. Given the choice: A Study of the PAVE program and school choice in Milwaukee. *Policy Study* no.193. Los Angeles: Reason Foundation 1995
- Bryk, A.S., Lee, V.E. & Holland, P.B. *Catholic Schools and the Common good*. Cambridge: Harvard University Press 1993
- Butler, S. "Privatization for Puplic Purposes". in W.T.Gormley (ed) *Privatization and its alternatives*. Madison:University of Wisconsin Press, 1991



- Chubb, J. e. & Moe, T. M. *Politics, Markets, and American Schools*. Washington, D.C: Brooking Institution. 1990
- Doughty, S. "The private management of public schools" lessons learned from the experience of four school districts" paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, Chicago ERIC Document Reproduction no.407741. 1997
- Edwards, D. L. "The private management Of public schools" paper presented at the annual meeting Of the American Educational Research Association, Chicago, ERIC Document Reproduction no. ED 407704.
- Evans, W. N. and Shwab, R. M. *Who benefits from private education? Evidence from quantile regressions*. College Park: University of Maryland 1993
- Fitz, J. & Beers, B. "Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain". *Comparative Education* v.38 no.2. 2002 pp.137-154
- Gerber, T. P., and Hout, M. "More shock than therapy: Market transition, employment, and income in Russia, 1991-1995" *American Journal of Sociology* 104, pp.1-50
- Green, J. P., Peterson, P. E., & DU, J. "Effectiveness of school choice: The Milwaukee experiment" *Education and Urban Sosiety* 31, pp.190-213
- Levin, Henry M. (ed) *Privatizing Education*. Teacher College: Columbia University. 2001
- Murphy, Joseph. *The Privatization of Schooling: Problems and Possibilities*. California: Corwin Press, 1996
- Murphy, Joseph et al. (ed) *Pathways to Privatisation in Education*. London: Vanderbilt University. 1998
- Rae, Peter. "New Directions: Privatization and Higher Education in Alberta" *The Canadian Journal of Higher education* v. xxv1-2. 1996 pp.59-80
- Sanders, N. M. "Would Privatization of K-12 Schooling Lead to Competition and Thereby Improve Education?" *Educational Policy* v.16 no.2 may 2002
- Savas, E. S. *Privatisation and Public-Private Partnerships*. New York: Catham House. 2000

Witte, J.F. "Private school Versus Public school achivement: Are there finding that should affect the educational choice debate?" Economics of Education Review 11, pp.371-394

---

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2003/7/27.